

عرض جهود المؤسسات المالية الدولية لتعميم الخدمات المالية بغية الحد من الفقر:
بالإشارة إلى حالة الجزائر

**The contribution of international financial institutions efforts to
popularizing the financial services in order to reduce poverty: a reference to
the case of Algeria**

فارس طلوش		
جامعة أم البواقي - العربي بن مهيدي mehditellouche@yahoo.fr		
تاريخ النشر: 2020/06/23	تاريخ القبول: 2020/03/28	تاريخ الاستلام: 2019/12/16

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز جهود المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص البنك العالمي، للارتقاء بالشمول المالي في الدول النامية والساخرة في طريق النمو، بما ينعكس على الحد من مستوى الفقر، وهذا بالتعرض إلى مقومات نجاحه وأهم الأهداف المسطرة التي يجب بلوغها، واستعراض الشواهد العالمية التي أثبتت فعالية هذا المنحنى، خاصة لدى العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، أين خلصت الدراسة إلى حتمية أخذ الجزائر باقتراحات وتوصيات ومرافقة البنك العالمي للارتقاء بالشمول المالي لديها الذي يعاني ضعفا كبيرا، بما يسهم في الحد من مستوى الفقر، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية.

كلمات مفتاحية: مؤسسات المالية الدولية، شمول المالي، ظاهرة الفقر.

تصنيف JEL: P02، P34، P41.

Abstract

This article aims to highlight the efforts of international financial institutions, especially the World Bank, in improving the financial inclusion in the developing countries, with the reflection on decreasing the level of poverty, by exposing the elements of its success and the most important goals that must be achieved, as well as reviewing the global evidence that has demonstrated the effectiveness of this curve, especially in many African and Asian countries. The study has concluded that Algeria should adopt the world bank's proposals, recommendations, and accompaniment to improve its financial inclusion, as it is greatly weakened, in order to decrease the level of poverty, especially in rural and Saharan areas.

Keywords: International financial institutions, financial inclusion, Poverty phenomenon.

JEL Classification: P02, P34, P41.

مقدمة

تسعى المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص البنك العالمي، إلى وضع السبل والآليات الكفيلة لتحسين مستوى المعيشة على أرض المعمورة والحد من الفقر؛ إذ تركز في ذلك على عدة محاور منها التعليم، المناخ والصحة، مناخ الاستثمار، الابتكار وريادة الأعمال؛ وفي ذلك فهي تسعى إلى البحث عن حلول مستدامة، بدلا من الاعتماد على تقديم المنح والمساعدات والتي أثبتت عدم نجاعتها في التحسين؛ كون التجارب دلت أن غالبية المحتاجين لم تصلهم المساعدات. وبالتركيز على المحورين الأخيرين أي على الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل تحويل المحتاجين إلى مبادرين في خلق القيمة، فذلك لا يتحقق إلا من خلال تعبئة الأموال المخصصة لذلك، أين يواجهون العديد من العقبات؛ كون الغالبية منهم لا يصلون إلى القنوات الرسمية، خاصة أولئك القاطنين في الأماكن البعيدة عن التجمعات الحضرية؛ وطبقة النساء التي تعاني من العديد من الحواجز الثقافية في سبيل الحصول على مستلزماتهم من التمويل، وهذا في الكثير من البلدان.

ومن أجل ذلك فقد سطر البنك العالمي استراتيجية عالمية وهي تحقيق الشمول المالي لبلوغ الأهداف المسرودة سابقا، والذي يسعى لتطبيقها في الدول المتطورة والنامية على حد سواء، من خلال تقديم العديد من الجهود والآليات والمرافقة الكفيلة بالنجاح وتحقيق الحوكمة والحد من حالات الغبن، بالتعاون مع هيئات عالمية ومراكز البحوث، ومنبع هذا الاهتمام بشكل خاص هي الدراسات التي أثبتت أن كل فرد له أفكار ويكون قريب من المال فهو بعيد عن الفقر، فالبنك العالمي اليوم يركز على القطاع المالي كونه وحده مسؤول على خلق 4 فرص عمل لكل 5 أفراد، وكذلك من أجل الدعم الفعال للمشاريع الصغيرة والتي تسهم وفقا للبنك العالمي ب33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات النامية (مكاسب الشمول المالي، مكاسب من أجل عالم مستدام، 2019)، وعليه وضمن هذا الطرح يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي آليات الشمول المالي وفقا للبنك العالمي للحد من الفقر؟

حيث سنحاول عرض هذه المساهمة والجهود، انطلاقا من التوضيحات المتحققة بطرح

الأسئلة التالية:

- ما هو الشمول المالي وتطبيقاته وفقا للبنك العالمي، وماهي أهم جهود الارتقاء به؟

- ماهي معالم الشمول المالي للحد من الفقر في دول العالم وفي الجزائر؟

انطلاقا من التصور العام للإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تفرغت عنها يمكن عرض الفرضيات التالية:

- تعد سياسة الشمول المالي من المتطلبات للارتقاء بحياة الفقراء والطبقات الهشة.

- ساهمت توجهات البنك العالمي في الارتقاء بالشمول المالي في العديد من الدول ومن ذلك الجزائر.

- أهمية الدراسة

يعتبر الشمول المالي من الاستراتيجيات العالمية، التي نادى وتنادى بها الهيئات العالمية المتخصصة في مكافحة الفقر خاصة البنك العالمي، فمن خلال البحوث والدراسات المقامة من طرفه، ظهر جليا أن الاستبعاد المالي يعد من الأسباب ذات التأثير الأكبر في زيادة مستوى الفقر، لهذا وجب وفق آليات وخطط وتكوين وتدريب للدول المستهدفة، إتاحة الفرص أمام الجميع للوصول إلى الخدمات المالية، بغية المساهمة في إقامة مشاريعهم وتحقيق تشغيل فعال لمخراهم، وكذلك للاستفادة المثلى بالنسبة للمنح المقدمة لمحدودي الدخل، وتحقيق تكافؤ الفرص ما بين الرجال والنساء، بما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض آليات وأشكال الشمول المالي، والسياسات المتبناة من طرف الهيئات المالية المتخصصة، وبتخصيص أكبر البنك العالمي، والذي حقق في العديد من الدول النامية المبتغى، خاصة في إفريقيا جنوب الساحل ودول إفريقيا الجنوبية، إضافة إلى دول آسيوية، والتي يمكن الأخذ بها كنماذج مرجعية للنجاح فيما يخص الحد من ظاهرة استبعاد الخدمات المصرفية لجل الساكنة، خاصة الطبقات الهشة والساكنة في أماكن معزولة، وذلك بالاستفادة من الدعم المالي والتقني المجاني لهذه الهيئات الدولية، بما يحقق التنمية المنشودة محليا ودوليا.

- منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على أثر مجهودات المؤسسات المالية الدولية، لتوصيل مختلف الخدمات المالية إلى محتاجها، بما يحقق الخروج من الضائقة

الاقتصادية والاجتماعية التي يعانوها، وهذا باستعراض أهم المحاور والخطوات التي يجب الوقوف عليها والقيام بها، مع الأخذ ببعض النماذج المرجعية التي حققت المأمول بتحليل مختلف المجهودات التي بذلتها، والنتائج المرضية التي حققتها.

1. مدلولات تعميم الخدمات المالية

حسب الهيئات المالية العالمية المتخصصة في الحد من الفقر، ومن ذلك البنك العالمي وهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى صندوق النقد الدولي، فقد أطلقت مصطلح الشمول المالي كدلالة على التعميم المالي، والذي يقصد به أن الأفراد والمشاريع الصغيرة لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة بأسعار ميسورة وتلبي احتياجاتهم، أين تقدم لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

كما يشير كذلك إلى مجموعة التدابير المطبقة لمحاربة الاستبعاد المصرفي والمالي، فالغرض منه السعي إلى تسهيل وصول السكان المستبعدين من الدائرة المصرفية التقليدية، من خلال طرح منتجات والخدمات منخفضة التكاليف مثل القروض الصغيرة وعمليات التأمين (L'inclusion financière, 2019).

فالشمول المالي أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، كما تم اعتماده كعنصر سابع من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بعد هدف الحد من الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، عقد الشراكة لتحقيق الأهداف (L'inclusion financière, 2019). فوفقا لأبحاث البنك العالمي، فأكثر من نصف سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية الرسمية، على الرغم من التقدم المحرز في تحفيز بنوك التجزئة والتأمين وأسواق الأوراق المالية والتمويل الأصغر والخدمات المالية غير رسمية، حيث أظهرت بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2014، أن 2.5 مليار من البالغين لم يكن لديهم أي تعاملات مع البنوك، كما أن زهاء 200 مليون شخص في البلدان النامية، يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية والائتمانية بتكلفة ميسورة، للقيام بالادخار والاستثمار، ما يعد قصور في جوانب تنمية المعيشة، خاصة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو، وبشكل خاص في الدول العربية التي تعاني بشكل كبير من ظاهرة الاستبعاد المالي، أين تقدر فيها نسبة المواطنين الذين يملكون حسابات رسمية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة بـ37% فقط

وهذا حسب إحصائيات 2017، وهي بعيد عن المتوسط العالمي المقدر بـ59%، وهذا بعدما كانت 30% في سنة 2014، مع تسجيل فجوة فيما يخص الجنس، فالرجال يمتلكون اليوم 65% من الحسابات المصرفية مقارنة بـ35% من النساء، ولهذا فاستراتيجية البنك العالمي حول الشمول المالي اليوم، تركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والجدول التالي يبين نسبة المواطنين عالمياً الذين يملكون حساب مصرفي لدى مؤسسة رسمية ما بين 2014-2017 من إجمالي عدد السكان (أكبر من 15 سنة)، أين يظهر ضمنه قصور الدول العربية.

الجدول 1: نسبة المواطنين عالمياً الذين يملكون حساب مصرفي رسمي (2014-2017)

العالم العربي	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	شرق آسيا والمحيط الهادي	بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا	منظمة التعاون الاقتصادي والبلدان الكثر تطورا	
%37	%43	%55	%69	%81	%95	2014
%44	%52	%58	%76	%84	%96	2017

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي 2018.

يتبين لنا الضعف الكبير الذي تعاني منه الدول العربية فيما يخص التغطية المالية لمعظم الساكنة، وعليه فهي المستهدفة الأول من ظاهرة الشمول المالي، ولكن ليس بنفس المستوى لجميع الدول، كون هناك بعض الدول العربية تعرف تغطية واسعة للخدمات المالية، كما هو موضح في الجدول.

الجدول 2: التغطية المصرفية للمواطنين (أكثر من 15 سنة) في بعض الدول العربية

الإمارات	تونس	لبنان	الكويت	الأردن	مصر	الجزائر	
%85	%25	%48	%75	%24	%14	%50	2014
%90	%38	%44	%85	%44	%34	%45	2017

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي 2018.

فالدول العربية الواقعة في شمال إفريقيا، هي التي تعاني بشكل كبير من ظاهرة الاستبعاد المالي، وبالتالي فهي المستهدفة بشكل كبير من طرف الهيئات العالمية، مقارنة بدول الشرق الأوسط، فجذب الأشخاص إلى القطاع المالي الرسمي يساهم في تحسين حياتهم، كما سيسهم في زيادة مردودية وفعالية الأنظمة المالية وسلامتها.

وعليه فمنذ سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلد منها بلدان عربية بتحقيق الشمول المالي، أين قام أكثر من 30 بلد بإعداد أو إطلاق استراتيجية وطنية لهذا الشأن، وللتأكد من فعالية ذلك فلقد أطلق البنك العالمي في سنة 2011 المؤشر العالمي للشمول المالي (يتم نشره كل 3 سنوات)، وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في هذا المجال في جميع أنحاء العالم، أين يتم التركيز في القياس على العناصر التالية (Principes fondatrices de l'inclusion financière, 2019):

- كثافة استخدام الحساب المصرفي والغرض منه.

- سلوك الأفراد عند الادخار والائتمان.

- المرونة العالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على الأموال في الحالات الطارئة.

- استخدام الأنترنت والهواتف المحمولة عند إجراء العمليات المصرفية.

ولقد ساعد المؤشر المالي العالمي الحكومات الوطنية والمنظمات الإنمائية، في فهم كيفية استخدام الناس لحساباتهم المالية، وعلى إدراك مواطن الفجوة وكيفية توجيه إجراءات التسوية، كما يشكل المؤشر الرؤى حول مبادرة الشمول المالي بحلول عام 2020، أين يتم السعي وفقها إلى ضمان أن مليار شخص من البالغين يستطيعون الحصول على حساب بنكي، ولقد اعتمد البنك العالمي من أجل ذلك على أكثر من 30 شريكا على مستوى القطاع المالي برمته، للمساعدة في بلوغ هذا الهدف.

2. الأهداف المنتظرة من وراء تبني الشمول المالي ومقومات نجاحه

تتجلى الأهداف المنتظرة من الشمول المالي، وفقا لإجماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تندرج ضمن الأبعاد السبعة للتنمية المستدامة في (Banque, 2016):

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب عليهم الحصول عليها، بما في ذلك النساء وفقراء الريف.

- زيادة الثقافة والقدرات المعرفية المالية للمواطنين، حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.

- ابتكار منتجات مالية مفيدة ذات صلة مصممة حسب احتياجات المستهلك، مع وضع أطر قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكثيف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.

كما يتم التركيز من أجل تحقيق الأهداف السابقة على المحاور المبينة في الجدول التالي:
(Financial inclusion is a key enable to reducing poverty and boosting prosperity, 2019)

الجدول 3: المحاور الأساسية لتحقيق أهداف الشمول المالي.

محور التمويل الرقمي
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير قنوات الوصول إلى حسابات الدفع الإلكتروني، ومن ذلك استخدام الهاتف النقال، المقاصة الإلكترونية، تشجيع العمل بالهويات الإلكترونية، إحداث منصات رقمية توافقية. - إحداث إطار قانوني يشجع على تطوير شبكات وكلاء مؤسسات الدفع الإلكترونية. - حماية مستهلكي خدمات الدفع الإلكتروني مع إتاحتها لهم بكفاءة وفعالية معقولة.
محور الاقتصاد الجماعي والتضامني
<ul style="list-style-type: none"> - إرساء ثقافة الاقتصاد التضامني وإحداث آليات تمويل خاصة بها. - وضع ميثاق يضم قيم ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
محور التثقيف المالي
<ul style="list-style-type: none"> - إرساء برامج وطنية للتثقيف المالي بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، لتحسين بوجه خاص المعرفة والممارسات المالية للمرأة، خاصة الريفية منها وأصحاب المشاريع الصغرى.

Source: Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity, on the site www.worldbank.org.

تصب هذه المحاور في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الهشة والمحدودة المستبعدة ماليا، أو التي تعاني من عدم الاستغلال الآني لمواردها المالية، مع الاستهداف الخاص لبعض القطاعات الحساسة في مجال التنمية كالقطاع الزراعي وقطاع الحرف، وهذا لكي تنعكس بإيجابية على المجاميع الكلية، كما سيتم إبرازه في الجدول التالي.

الجدول 4: أهداف الشمول المالي لتحقيق التنمية حسب البنك العالمي.

المستهدفين	الخطوات المطلوبة
- تحقيق نمو لقطاع التمويل الأصغر، خاصة التوسع في برامج التمويل الزراعي، مع تحسين إمكانية حصول المرأة على التمويل. - زيادة عدد الذين لديهم تغطية للتأمين الصحي. - وضع لوائح وأطر مؤسسية لأسواق التأمين التكافلي.	تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات المتوسطة والصغيرة
- تنمية سوق المدفوعات الرقمية. - زيادة انتشار النطاق العريض لخطوط الهاتف النقال. - زيادة إمكانية الوصول إلى الأنترنت في المناطق الريفية.	دعم الإصلاحات على صعيد المؤسسات والسياسات لتنمية المنصات والبنية التحتية الرقمية
- تحسين تسجيل الشركات الرقمية خاصة الناشطة في القطاع المالي. - تطوير تمويل رأس المال السهمي في مرحلة الابتكار، وشبكات المستثمرين الممولين.	تعزيز ومساندة رواد الأعمال الرقمية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير البنك الدولي حول الشمول المالي، لسنة 2017.

إن التركيز لتحقيق شمول مالي فعال يكون بشكل خاص على الأعمال المالية الرقمية، وتحديدًا تلك التي تتم عبر الهاتف النقال، خاصة وأنها متاحة لجميع سكان المعمورة اليوم (burjojee & Barbara, 2015).

أما بالنسبة لمقومات نجاح الشمول حسب خبراء البنك العالمي، فقد قام البنك بدراسة الطرق الواعدة لزيادة وصول الفقراء لاستخدام المنتجات المالية المناسبة، وهذا من خلال الاستفادة من الخبرات والدروس في جميع أنحاء العالم، أين تم الإجماع واقترح ثمانية طرق وهي (Worldbank, Payments aspects of financial inclusion, 2017):

- تعزيز تنوع المؤسسات المالية: إضافة إلى البنوك التجارية يجب خلق مجموعة متنوعة من المؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر، ومن ذلك البنوك البريدية والاتحادات الائتمانية، بشرط أن تقع في مناطق جغرافية مختلفة، كما يجب أن تستقطب العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل، إضافة إلى التوفير لها إطار قانوني وتنظيمي بما يتوافق مع مستوى المخاطرة.

- تسهيل استخدام التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة ومشاركة المؤسسات غير تقليدية، خاصة الناشطة في مجال التكنولوجيا، والتي تسهم في خفض تكلفة المعاملات وتوفير منتجات مناسبة تماما لاحتياجات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض.

- تطوير شبكات البيع بالتجزئة وغيرها من قنوات التوزيع منخفضة التكاليف: فمنذ مدة طويلة تبين أن حصر المعاملات المالية في أيدي البنوك التجارية، يعد أهم حاجز لتحقيق الإدماج المالي للمستبعدين، فإزاحة هذا الحاجز من خلال السماح لقنوات التوزيع المنخفضة التكاليف، سيسهم في تحقيق الشمول المالي، ومن ذلك متاجر التجزئة المحلية التي تلعب دور الوسيط المالي، والتي يمكن أن توفر خدمات أساسية لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إليها بأقل تكلفة.

- الاستثمار في أساليب التحكم والاعتماد على التكنولوجيا لتحسين استخدام الموارد المحدودة، وتحقيق الإشراف الجيد، سواء من ناحية الضوابط التحوطية أو مراقبة العمليات، وفي سبيل ذلك يتم العمل على أتمتة التقارير والتحليل، أين ساعد البنك العالمي العديد من الدول على ذلك، نذكر منها النمسا، روندا، كينيا.

- وضع متطلبات متدرجة لمواجهة المخاطر: خاصة تلك المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يعاني اليوم حوالي 300 مليون شخص من قيود لفتح حسابات مالية، نظرا للتخوفات من المخاطر المذكورة سابقا، ومن أجل ذلك فقد تم اعتماد تقنية التعرف الرقمي والقياسات الحيوية لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحقيق استخدامات صادقة للحسابات المالية المتاحة.

- تشجيع تطوير المنتجات المالية الرخيصة والمبتكرة: يواجه السكان المحرومون احتياجات مالية خاصة، وعليه فيجب على الحكومات إنشاء أطر تنظيمية تعزز تطوير المنتجات المالية، خاصة الحسابات المصرفية الأساسية ومنتجات التأمين الأصغر، إضافة إلى العمل على القضاء على العوائق السلوكية التي تعوق استخدام هذه الخدمات.

- تعزيز البنية التحتية المالية: غالبا ما يؤدي عدم تناسق المعلومات ووجود ضمانات كافية، إلى إعاقة التوجه إلى الخدمات المالية، أين يمكن معالجة ذلك من خلال تطوير أنظمة تقييم الملاءة وسجلات الضمان، وتحسين كفاءة نظم الدفع بالتجزئة وإمكانية الوصول إليها، أين تلعب الدولة دورا حاسما في ذلك.

- حماية المستهلك: من خلال القواعد التي تضمن الوصول إلى المعلومات، وكذلك آلية المعاملة العادلة من قبل مقدمي الخدمات، فالبنك العالمي يبين أفضل الممارسات من أجل ذلك، والتي تكون بتسهيل المقارنات ما بين العروض، ومساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات مستنيرة، ومنع المخاطر مثل المديونية المفرطة. إضافة إلى وضع لوائح للحد من الممارسات التجارية التعسفية ولتسهيل الوصول إلى آليات الإنصاف (Financial inclusion for development).

3. علاقة الشمول المالي بالحد من الفقر (باستقراء بعض الشواهد)

إن العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر عرفت ارتباطا من خلال العديد من الدراسات المقامة من قبل الهيئات العالمية، فحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي تم نشره في 1991، بين أن الفقر ليس مرتبط بنقص الموارد المالية وإنما بتوزيعها، وهو ما أثبتته الدراسة التي قام بها أمارتيا سن المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998، مستدلا في ذلك على بعض الدول الإفريقية والعربية والإسلامية، التي تعاني تشوهات اقتصادية واجتماعية كبيرة، فرغم الإمكانيات المالية الكبيرة التي تحوزها، إلا أنها لا زالت من مصدري المواد الأولية وتحوز على صناعات هشة وضعيفة وغير قادرة على المنافسة، إضافة إلى وقوع جل شعوبها تحت مستوى خط الفقر.

وحسب رؤى البنك العالمي فهناك العديد من التحديات التي يجب إزاحتها، باعتماد الشمول المالي وفقا لمنهج كفاء لتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول 5: أوجه مساهمة الشمول المالي في الحد من الفقر.

التحديات	الحلول المقترحة من طرف البنك
بسبب نقص قدرة الوصول إلى المؤسسات المالية، يواجه المزارعون في الاقتصاديات الناشئة مخاطر ضمان استمرار استثماراتهم، فالمؤسسات المالية الرسمية تستجيب فقط بـ 17% من قيمة الاحتياجات العامة، بقرض أقل من 200 مليار دولار.	الخدمات الرقمية تمكن المزارعين من الوصول إلى الائتمان، بما يساعدهم من الحصول على المستلزمات الزراعية، كما يسهم التأمين الرقمي من تحقيق أمان لمعاملتهم وتحقيق مرونة عالية، حيث بلغت المعاملات الرقمية للدول التي أخذت بذلك قيمة 394 مليار دولار.
سلاسل المعاملات على أساس النقد السائل، تقلل من درجة الموثوقية وتبطئ المدفوعات، وتسهم في الاكتناز.	المدفوعات الرقمية أسرع وأكثر أماناً وكفاءة وشفافية.
تواجه العديد من الأسر الفقيرة والريفية صعوبات في الحصول على أموال الدعم، بما يحقق ضعف في تحقيق الأمن الغذائي.	المدفوعات الرقمية تقلل من تكلفة إرسال واستقبال التحويلات الاجتماعية، وتحقيق إنشاء قنوات أكثر شمولاً وفعالية، والتي تحد من الفقر.
الرعاية الصحية مكلفة للغاية للعديد من الأسر، بسبب التكاليف الصحية المباشرة، والتي تشكل في المتوسط 37% من دخل الفرد، أين بلغت قيمتها في 2016 100 مليون دولار	تسهم الخدمات الرقمية ومن ذلك استخدام المدخرات في مساعدة الأسر على مواجهة النفقات المباشرة للقضايا الصحية والتعامل معها، كما أن التمويل الرقمي يمكن أن يحقق تأمين صحي بأسعار معقولة، كونه يقلل من تكاليف الاكتتاب ودفع الأقساط، واستلام المبالغ المستردة.
التكاليف المالية للتعليم تمثل حاجزا في البلدان المنخفضة الدخل، فـ 30% من سكان هذه البلاد يواجهون هذه النفقات، والتي تدفع نقداً في 82% منها، وعدم السداد في الأجل يؤدي إلى توقيف الأطفال عن الدراسة، أو سداد إتاوات التأخير.	منتجات المدخرات والقروض المرنة مصممة لمساعدة الآباء على إدارة نفقات التعليم، بما يسهم في بقاء الأطفال في المدارس.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير البنك الدولي حول الشمول المالي، لسنة 2017.

فمعالجة الفقر من خلال آلية الشمول المالي، يكون بالتركيز على النشاطات الاقتصادية السائدة في الدول النامية خاصة القطاع الزراعي، وكذلك على الاستخدام الأمثل للمتاح من الأموال في أعمال تحقق قيمة مضافة كالصناعات التقليدية، إضافة إلى القدرة على تغطية الجانب الصحي والتعليمي.

ووفقا لدراسة أخرى تمت في 2017 من طرف البنك العالمي، ف43% من البالغين في الدول النامية لديهم مدخرات لا يستطيعون وضعها في القنوات الرسمية وبالتالي لا يمكن تشغيلها، ما يستوجب وضعها في قنوات غير رسمية أو تحويلها على شكل مواشي أو مجوهرات أو عقارات، أو يقوم بصرفها على منتجات نهائية وخدمات، وبما يتماشى مع ذلك فقد ظهرت نوادي للادخار خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، فتحويل هذه الأموال إلى قنوات رسمية يمكن أن يسهم في تحويلها إلى مصادر لتحقيق الربح ومنه تحسين مستوى المعيشة، وهو على عكس ما هو متحقق في الدول المتطورة. أين تبلغ نسبة الأفراد الذين يقومون بعمليات الادخار في القنوات الرسمية ب71%. (Muneeza, 2018)

فآثار الشمول المالي يكون بشكل كبير في تحسين عمليات الاستثمار للأفراد من خلال الحصول على القروض المطلوبة، وما يقابله من إتمام عمليات السداد بتكاليف مقبولة، حيث يمكن عرض بعض نتائج اعتماد الشمول المالي بتقنياته المختلفة في بعض دول العالم السائرة في طريق النمو والتي منها نذكر (worldbank, 2017):

- كينيا: اعتماد عملية الدفع الإلكتروني بالنسبة للفلاحين الصغار عبر الهاتف النقال، مكن من تقليص تواريخ التسديد ب 46% ومنه تكاليف الإنتاج ب 80%، وهو ما سمح بتحقيق دوران أكبر للأموال ما بين الفلاحين.

كما مكنت القروض الميسرة في أماكن فقيرة بين الفترة الممتدة من 2008-2014، 185000 امرأة من القيام بأعمال إنتاجية، والنشاط في قطاع البيع بالتجزئة، ومن الزيادة في المدخرات بنسبة 20%، وبتخفيض الفقر المدقع بنسبة 22%.

وفي نفس البلد حشدت شركة متخصصة في اللوحات الشمسية عبر مراكز مالية متخصصة، 65 مليون أورو بالعملة المحلية، وهذا من أجل القيام باستثمارات في هذا النمط من الطاقة، مع اعتبار الاستثمار المقدم للعائلات كضمان في حالة إعسار الدفع، حيث توجد في إفريقيا 690 مليون حساب استخدمت مدخراتها وفق طريقة رقمية لتزويد 10 ملايين شخص بالطاقة بأسعار معقولة.

فالتوجه نحو تحقيق الشمول المالي في كينيا مكن في بداياته الأولى، من إخراج 194000 عائلة من دائرة الفقر، وهو ما يمثل 2% من عدد سكانها (Inclusion financière, 2020).

- إفريقيا الشرقية: تكمن الفلاحون من الذين حصلوا على خدمات التأمين الأصغر عبر الأجهزة المحمولة من تقليص خسائرهم بنسبة 16%، أكثر من نظرائهم غير مؤمنين.

- إندونيسيا: مكن اعتماد الحكومة بطاقات إلكترونية لدعم مشتريات 1.4 مليون شخص عام 2014 بطريقة مباشرة، حصول 90% منهم على طعام ذي جودة عالية، وبالنسبة لجهود تحقيق الشمول المالي في إندونيسيا فقد مكنت من التخفيض في نسبة الفقر بنسبة 38% (Gunarsih, 2018).

- أوغندا: تمكن 12000 مزارع للبن من زيادة إنتاجهم من خلال استغلال عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة من طرف الحكومة، بتمكينهم من الحفاظ على أموالهم من السرقة خاصة أولئك الذين ينتجون بكميات كبيرة، إضافة إلى خفض تكاليف المعاملات بنسبة 27%، كون المدفوعات الرقمية أرخص بنسبة 45% من المدفوعات النقدية السائلة، فالشمول المالي حقق تخفيض في نسبة الفقر بما نسبته 23.4% (Koomson & and other, 2020).

كما ساهمت عملية استبدال المدفوعات ببطاقات الدفع الإلكترونية للموزع الوطني للكهرباء من الرفع من نسبة دفع المستحقات من 84% سنة 2006، إلى 98% سنة 2016، وبالتالي زيادة مردودية المؤسسة المالية، انعكست مباشرة في زيادة الاستثمارات.

- النيجر: تمكن 12000 مزارع للبن من زيادة إنتاجهم من خلال استغلال عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة من طرف الحكومة، بتمكينهم من الحفاظ على أموالهم من السرقة خاصة أولئك الذين ينتجون بكميات كبيرة، إضافة إلى خفض تكاليف المعاملات بنسبة 27%، كون المدفوعات الرقمية أرخص بنسبة 45% من المدفوعات النقدية السائلة.

كما ساهمت عملية استبدال المدفوعات ببطاقات الدفع الإلكترونية للموزع الوطني للكهرباء من الرفع من نسبة دفع المستحقات من 84% سنة 2006، إلى 98% سنة 2016، وبالتالي زيادة مردودية المؤسسة المالية، انعكست مباشرة في زيادة الاستثمارات.

- جنوب إفريقيا: مكن استخدام الخرائط في الخدمات المالية من أجل القيام بالتحويلات الاجتماعية، في زيادة النشاطات المنتجة وتحسين إدارة النفقات بالنسبة للأسر.

- غانا وكوت ديفوار: ساهمت القروض الميسرة والتي تمنح مباشرة في البيوت على مساعدة نصف مليون شخص لإنشاء لوحات شمسية لإنتاج الكهرباء.

- في باقي العالم: في الاقتصاديات الناشئة التي تنتشر فيها فقط البنوك العمومية، فبنك واحد من بين أربعة بنوك يحقق مردودية مقبولة، من خلال اعتماده على الرقمنة المالية واعتماد شبكات خاصة (وسطاء) لتقديم خدمات غير مكلفة أو تسديد الفواتير، ما يزيد من الإيرادات المالية المتحققة.

كما أن المنصات الرقمية مثل M-LAUMA في السنغال، ونابتانا في الهند وkuze2 في شرق إفريقيا، سمحت لصغار المنتجين ببيع منتجاتهم مباشرة لتجار الجملة، هذا ما أدى إلى إزاحة الوسطاء وضمان شفافية أكبر للأسعار ما زاد من دخل المزارعين ومكن من الحد من الجوع.

- مكن الشمول المالي في الهند في مراحل الأولى من مساعدة 50000 أسرة، بمجموع 700000 شخص من الخروج من دائرة الفقر، كما مكن في مدغشقر من التخفيض في نسبة الفقر بما يقدر ب 28.5% (lazamanana, 2018).

فآثار الشمول المالي، واضحة في العديد من الدول الذي تبنته، وهو ما أدى إلى الاهتمام به في كثير منها خاصة الدول الإفريقية، التي عرفت تباين إيجابى بين سنوات ماضية وسنوات حالية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 6: التغيير المسجل من وراء اعتماد الشمول المالي في عدد من الدول الإفريقية

نسبة التغيير (سنة 2016 كأساس)	جانب التغيير
79%	- الأفراد الذين يقومون بإجراء تحويلات مالية.
75%	- زيادة عدد الوحدات الفرعية للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية.
28%	- بروز مؤسسات مالية خاصة بالادخار.
8%	- تزايد عدد البنوك البريدية

Source : Rapport sur l'inclusion financière mondiale, banque mondiale, rapport 2016.

وفيما يخص أبعاد تطبيق الشمول المالي في الاقتصاديات الإفريقية بشكل خاص بأخذ سنة 2016 كسنة أساس، فكان التغييرات موضحة في الجدول التالي:

الجدول 7: أبعاد تبني الشمول المالي في بعض الاقتصاديات الإفريقية.

مقدار الزيادة	مجال الاهتمام
+26% مقارنة بسنة 2014 في 39 دولة بلغت 420 مليون دولار (زيادة 20%). بلغت 40 مليون دولار. بلغت 130 مليون دولار. عرفت زيادة ب (+40%).	- تزايد المعاملات الإلكترونية. - تزايد استخدام الدفع الإلكتروني في الدول - تطور التحويلات ما بين الأفراد - المؤسسات المشغلة للمعاملات الإلكترونية - زيادة التعاملات ما بين قطاع الأعمال والمؤسسات الصغيرة التابعة لأفراد.

Source : Data Bank, la banque mondiale, BIRD, IDA rapport 2016.

يتضح لنا الأثر الإيجابي لتطبيق الشمول المالي في إفريقيا، أين يرجع ذلك بشكل خاص إلى الرغبة الكبيرة في النهوض بالتنمية في العديد من الدول، وظهور نتائج مساعدات الهيئات الدولية والتي تختلف من دولة لأخرى.

4. جهود البنك العالمي للارتقاء بالشمول المالي في سبيل الحد من الفقر

في إطار الجهود للارتقاء بالشمول المالي في الدول النامية خصوصا، يقوم البنك العالمي بالعديد من النشاطات سواء مالية (دعم مالي)، والتي تكون بشكل خاص من طرف جمعية التنمية الدولية (IDA) المتخصصة في منح قروض بدون فوائد للمشاريع والبرامج التي تحفز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين حياة الفقراء، ومن خلال إقامة ورش للعمل والقيام بالتوعية والتدريب العملي وتقديم المشورة لمساعدة البلدان على وضع قوانين وأنظمة وأطر مؤسسية فعالة، لتقييم مخاطر غسل الأموال والحوكمة ومكافحة الفساد، والتمويل الرشيد والفعال لنظامها الاقتصادي والمالي، وتدريب مشرفين في القطاع المالي ومحققين، وتحقيق أنظمة فعالة للإفصاح.

بما يتماشى مع ذلك فقد أتاح البنك العالمي لكل بلدان العالم بدون استثناء، أنظمة تحقق القيام بالتسوية النقدية في الوقت الحقيقي (RTGS)، وكذلك وضع أطر قانونية وتنظيمية للنقود الإلكترونية والمال المتنقل، ونماذج معتمد للوكلاء والوسطاء الماليين، وأساليب جديدة لتنفيذ أنظمة الدفع بالتجزئة مثل غرفة المقاصة المؤتمتة، والتي أدت إلى التخفيض من تكلفة التحويلات بشكل كبير (توفير إجمالي نقدي يقدر بـ 80 مليار دولار)، فمعظم جهود البنك العالمي التقنية والمالية في سبيل الحد من الفقر من خلال آلية الشمول المالي تنصب اليوم على:

- تعزيز تنمية القطاع الاقتصادي والمالي من خلال دعم التقاسم العادل للتكاليف والتوزيع الفعال للموارد المالية، وتحقيق ثقة المستهلكين في استخدام الأموال.
 - دعم الاستقرار المالي عن طريق التخفيض من مخاطر التسوية المتعلقة بالمعاملات المالية وتسهيل التدفق السلس للسيولة.
 - تمكين جميع العامة من الوصول إلى الحسابات المالية، كوسيلة لتخزين القيمة بأمان ودفعها واستلامها.
 - دعم الإصلاحات الحاسمة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، بالتركيز على ضمان التحويلات المالية.
 - دعم رقمنة المدفوعات المالية كجزء من العمل الشامل في مجالات، تعد أساس التنمية الاجتماعية، كتحويل الإيرادات والنفقات والضرائب، ورواتب القطاع العام والمشتريات العامة ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد.
- وبالنسبة لأهم مختلف أوجه الدعم المالي والتقني المقدمة من طرف البنك العالمي في العديد من البلدان، لتحقيق الشمول المالي نذكر: (Worldbank, Payments aspects of financial inclusion, 2017)
- وافق البنك العالمي على منح قرض ب 45 مليون دولار لتعزيز الشمول المالي للأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة في مدغشقر، خاصة للمشاريع التجارية النسائية، للحد من عدم المساواة في التمويل، كما يمكن الاستفادة من هذه المشاريع من طرف الطلاب ودافعي الضرائب، كما أن هذا الدعم يستهدف بشكل كبير المناطق الريفية، ويستفيد منه بشكل خاص مقدمو الخدمات البنكية عبر الهاتف النقل من أجل تطوير خدماتهم وشبكات الوكلاء، ودمج الابتكارات التكنولوجية في مجال التمويل (Banque mondiale, 2018). fintech
 - كينيا: دعمت مجموعة البنك العالمي إنشاء أنظمة للإبلاغ عن الائتمان عبر الوسائط الإلكترونية والتي بدأ تشغيلها انطلاقاً من سنة 2012، والتي تمكنت من تغطية 61 مليون مستهلك ومؤسسة صغيرة ومتوسطة حجم، كما أنها تقدم سنوياً حوالي 13.1 مليون استفسار بشكل تراكمي، أين يقدر بأنها سهلت الحصول على أكثر من 4.5 مليار دولار في عمليات التمويل.

- الهند: ساهم البنك العالمي في وضع قاعدة بيانات لمختلف المتعاملين في الحقل المالي، أين بلغ معدل الاستفسار حول أساليب التمويل والادخار والتعاملات البنكية البسيطة 45 مليون من الأفراد و299 من مؤسسات التمويل الأصغر، حيث استطاعت هذه القاعدة منذ 2011 إلى غاية اليوم ضم 100 مليون من سجلات العملاء الصغار.

- غانا: من خلال الاستشارات المقدمة من طرف البنك العالمي، استطاعت هذه الدولة تسجيل تقديم حوالي 60000 قرض بقيمة 14 مليار دولار، والتي تلقتها 8000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، و30000 مشروع للأفراد والباقي عبارة عن قروض استهلاكية فردية. والتي خلق مئات الوظائف الجديدة، وبالنسبة لنوع الضمان ف25% يكون من المخزون والذمم المدينة، 20% من السلع المنزلية، 19% من السيارات أو المواشي.

- الصين: انطلاقا من المشورة المقدمة للصين، قامت هذه الأخيرة بإنشاء صندوق لتيسير المعاملات للأفراد الفقراء بتكاليف رمزية، كما يقدم كذلك قروض ميسرة، حيث بلغت قيمة التسجيلات في هذا الصندوق إلى غاية نهاية 2016، 12 ترليون دولار.

- قام البنك العالمي بالإشراف المباشر على العديد البنوك المركزية لتطوير أنظمة الدفع، بتقديم أنظمة جديدة بتكاليف منخفضة موجهة خصوصا للفئات الهشة، وهذا بالتعاون مع بنوك التنمية الإقليمية والهيئات المانحة، من ذلك وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة (DFID) وكالة التنمية السويسرية (SECO)، الاتحاد الدولي للاتصالات، ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق التابعة بنك التسويات الدولية (Worldbank, Payment aspects of financial inclusion, 2017)

5. الإشارة إلى جهود البنك العالمي لتحقيق الشمول البنكي في الجزائر

يعود تعامل الجزائر مع البنك العالمي إلى بدايات سنوات السبعينيات من القرن الماضي، من خلال العمل المشترك لإجراءات تخص النهوض بالتنمية، وضمن تركيز البنك العالمي في الآونة الأخيرة على جهود للحد من مستوى الفقر من خلال العديد من الآليات الموضحة سابقا، فالجزائر كانت لها نصيب من تلك الجهود، خاصة وأن لها جهود ذاتية للحد منه، أين بلغ مستوى الفقر لديها 7% سنة (الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير رسمية، 2019) 2017 بعدما كان 5.5% سنة 2011 (niveau de pauvreté, 2020)، والتي عبئت من أجل الحد منه ما قيمته 50 مليار دولار، موجهة للاستثمار في الموارد البشرية، وتوسيع وتعزيز أعمال القطاع الخاص، ومن أجل

تحقيق الاستقرار والنمو الشامل للجميع، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والصحراوية، أين عرفت بدايات العمل الاستشاري من أجل ذلك، في سنة 2010 والتي تجلت في مساعدات تقنية ومالية في 10 مشاريع فنية في ستة قطاعات منها تطوير العمل المالي، والتي تندرج ضمن مجال تحسين بيئة العمل من أجل الحد من مستوى الفقر، ومنه استراتيجية الشمول المالي، الذي تعاني الجزائر ضمنه فجوة كبيرة لا تسهم في الحد من مستوى الفقر.

أين تبلغ عدد الحسابات البنكية حسب بعض الإحصائيات الصحفية 15 مليون حساب بريدي، 3 ملايين منها فقط ناشطة، و3 ملايين حساب بنكي، 1.5 مليون فقط ناشطة، وبالنسبة للحسابات الناشطة، فالاستخدام الرئيسي منه هو استقبال المرتبات والمنح، غير أنها تبقى غير نشطة بالنسبة للمعاملات الاقتصادية والتجارية، أين تسود أساليب المقايضة التقليدية. كما أن نسبة الادخار تبقى ضئيلة، حيث قدرها البنك العالمي بـ18% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبقى معظمها خارج القنوات الرسمية، حيث قدر عدد الجزائريون الذين يكتزون أموالهم في البيوت بـ6 ملايين شخص (البيان الصحفي رقم 2018/130، 2018)، ومع التطور الذي عرفه استخدام الحسابات المصرفية خلال فترة زمنية معينة، فقد عاودت بالانخفاض خلال فترات زمنية لاحقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 8: عدد الحسابات البنكية في الجزائر للبالغين أكثر من 15 سنة.

السنة	2011	2014	2017
نسبة الحائزين من البالغين	33.3%	50.5%	42.6%

Source: Global Findex database, World Bank group.

كما أن 12% فقط من البالغين دون سنة 35 سنة، يحصلون على قروض من القنوات الرسمية وهذا إذا استثنينا قروض دعم الشباب، كما أن 3% فقط من الشباب يقومون بادخار في المؤسسات المالية الرسمية، إضافة إلى ذلك فالقاطنون في المناطق الجنوبية والذين يمثلون 10% من مجموع السكان، مستبعدون تماما من الخدمات المالية.

كما أن نسبة كبيرة من النساء تعاني من عدم امتلاكها لأي حساب مصرفي نظرا للثقافة السائدة، أين تقدر نسبتهم بـ29.3%، كما أن المناطق الريفية تعاني كذلك من الاستبعاد المالي، فـ43.8% من الذين يعيشون في هذه المناطق ويمارسون أنشطة فلاحية لديهم معاملات مالية مصرفية رسمية، وبالنسبة لعدد العاملة الناشطة خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير رسمي،

فمن مجموع الناشطين ف28.7% فقط لديهم حسابات مصرفية، والخدمات المصرفية المتاحة للجميع مقتصرة على الحفظ والسحب فقط، بعيدة عن تلك التي تساهم في خلق الثروة.

وبالنسبة لتركيز البنك العالمي على استراتيجية الشمول المالي بالنسبة للجزائر، فقد تم التأكيد على ذلك في آخر لقاء مع خبراء البنك في أواخر سبتمبر 2019، وهذا بوضع آليات مكيّفة بالنسبة للشمول المالي، وتنوع المنتجات البنكية وإصلاح حوكمة البنوك العمومية، مع التركيز بشكل كبير على الخدمات المصرفية التي تتم عبر الهاتف النقال وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أعرب مسؤول البنك على الإرادة الكبيرة لهيئتهم في عصرنه الخدمات المصرفية في الجزائر، لاعتبارهم أن تنمية الجزائر هي بوابة تنمية إفريقيا.

وبالتركيز على الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، فالبنك العالمي يرى بأنها الأنسب فيما يخص تحقيق الشمول المالي بما يتماشى مع الوضع الجزائري، فهي الآلية الفعالة التي تتيح الخدمات المالية بشكل مقبول للفئات الهشة والمعزولة عن أماكن توزيع هذه الخدمات خاصة في المناطق الصحراوية والجبلية، وبما يمكن أن يسهم في التنمية المنشودة خاصة في مجال النشاطات الفلاحية والتقليدية وفي الحد من مستوى الفقر، أين تعرف الجزائر ميزة رائدة في استغلال شبكات الهاتف النقال ولكنها غير مستغلة مقارنة بتونس والمغرب، اللتان حققتا سبق في ذلك، حيث لا تقدم ضمها أي خدمة إلى غاية اليوم، وجهود البنك العالمي تجلت في التوصيات التي قدمتها للبنوك العمومية، لاستغلال خاصة ميزة المتعامل أوريدو في تقديم هذا الخدمات في الكثير من البلدان، والتي منها تونس.

وفيما يخص المعاملات الإلكترونية، فتلك السائدة في الجزائر تنحصر في بطاقات الائتمان، فمن خلال مسح تم في سنة 2017، فاستخدامها ينحصر في المجالات الموضحة في الجدول وهذا بنسب ضئيلة:

الجدول 9: استخدام البطاقات الائتمانية في الجزائر.

النسبة	مجال الاستخدام
%25.4	- سحب الأجور
%8.4	- تسديد فواتير الماء والكهرباء
%3.2	- سحب الأجور للتابعين للقطاع الخاص
%11.5	- استخدامها لتلقي المدفوعات الحكومية.
%4.6	- استخدامها للشراء عبر الأنترنت (بطاقات السفر، تسديد مشتريات).
%2	- استخدامها للتأكد من مضامين الحساب.
%0.3	- إرسال أو تلقي تحويلات مالية.
%0.8	- تحويل الأموال من البطاقة إلى عمليات ادخار.
%4.7	- تسديد قروض (أقساط السكن)

Source: World Bank Group, Financial inclusion 2018, from global Findex database.

وعليه فجهود البنك العالمي بالنسبة لذلك، تتجلى في مساعدة الحكومية الجزائرية على كيفية استخدام البطاقات الائتمانية من أجل تسيير القروض خاصة الصغيرة منها، والموجهة خصوصا للفلاحين وصغار الحرفيين، وهذا من أجل تسديد أقساط القروض دون التنقل إلى فروع البنك، وكذلك القيام بتحويل الأموال إلى نقود إلكترونية، أين قدمت للجزائر حزمة من المساعدات تنتظر التجسيد.

والعنصر الأكثر إلحاحا من طرف البنك العالمي للحكومة الجزائر، هو إقامة قاعدة بيانات للمعاملات الإلكترونية، أين بدأت بتجسيده بمساعدة فنيين من القرض الشعبي الجزائري.

خاتمة

يعتبر التوجه نحو الشمول المالي أمرا أساسيا لدفع عجلة التنمية في جميع أنحاء العالم، فإتاحة الفرصة أمام جميع مكونات المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية، يسهم في تحسين صحتهم وتعليمهم وأعمالهم التجارية ولخروجهم من دائرة الفقر، غير أن ذلك يتطلب الإرادة وتبني الآليات والتقنيات المطلوبة، والتي تعد متاحة بأدنى التكاليف من طرف الهيئات المتخصصة للبنك الدولي، وبإسقاط ذلك على الحالة الجزائرية التي تعاني بدرجة كبيرة من الاستبعاد المالي، ورغم الاهتمام الحكومي بذلك مطلع 2016 بالشراكة مع العديد من الدول العربية، إلا أنها لم تصل إلى المرجو من ذلك، ولهذا فإجراءات البنك العالمي وهيئاته المشرفة

خاصة مجموعة بحوث التنمية بالبنك العالمي، كفيلة للوصول إلى ذلك، خاصة على صعيد تبني تقنيات الصيرفة الإلكترونية والتحويلات المالية عبر الهاتف النقال، وتبني الوسطاء الماليين على شاكلة الأكوام المالية، والتي ستسهم في الوصول إلى ذلك بأقل التكاليف ووقت، وهو ما تحقق في العديد من الدول الإفريقية لا تحوز على إمكانات الجزائر، ككينيا وغانا بكفاءة عالية، ومن أجل ذلك فمن الجهود والمتطلبات لتنمية الشمول المالي في الجزائر وفي الدول التي لم تحقق المستوى المقبول منه، بما يتوافق مع المؤشر العالمي للشمول الموضوع من طرف البنك العالمي نذكر:

- توجيه وتشجيع المؤسسات المالية للتفرغ للمناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية، خاصة فيما يخص الخدمات المالية الإلكترونية، مع اعتماد خارطة مالية بالتنسيق مع الهيئات الوصية.
- وضع هيئات المراقبة المشرفة على العمل المصرفي إطار تنظيمي لتقديم الخدمات المالية، مغاير للموضوع للقنوات الرسمية.
- العمل على التثقيف المالي من خلال التعاون الحثيث ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
- وضع الآليات المالية والقانونية لحماية العملاء الفقراء خاصة من خلال آلية التأمين.
- إقامة شراكات لتنمية وتطوير الشمول المالي، خاصة مع البنك العالمي وهيئاته المتخصصة، وهيئات دولية كالهيتين الألمانية والسويسرية للشمول المالي.
- إجراء مسح دورية للشمول المالي بهدف توفير معلومات حول توزيع الخدمات المالية.
- الاعتماد بشكل كبير على هيئة البريد، كآلية فعالة لتوسيع نطاق الشمول المالي.
- الاعتماد على آليات القياس الدولية للشمول المالي للوصول إلى المبتغى منه بكل فعالية.
- تطوير إدارات إدارة المخاطر بما يتوافق مع سياسات واستراتيجيات الشمول المالي.
- تطوير التعليم المالي بما يتوافق مع أطر جديدة للعمق الاستثماري، وبما يوسع بشكل أكبر قاعدة المتعاملين والإيرادات المتحققة من طرفهم.

المراجع

- (2018). تم الاسترداد من البيان الصحفي رقم 2018/130: www.abankdawli.org.
- (2019). تم الاسترداد من الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية وغير رسمية: www.forum-go.sla.
- (2020). Récupéré sur niveau de pauvreté: www.indexmundi.com
- Banque, d. (2016). Brochure sur l'inclusion financière.
- Banquemondiale. (2018). Récupéré sur www.banquemondiale.org/madagascar. communiqué de presse.
- Burjorjee, D. M., & Barbara, S. (2015). Une approche systématique de l'inclusion financière, guide destination des bailleurs de fonds. Dans CGAP.
- Financial inclusion for development*. (n.d.). Retrieved from www.findevgateway.org
- Financial inclusion is a key enable to reducing poverty and boosting prosperity*. (2019). Retrieved from www.worldbank.org
- Gunarsih, T. (2018). Financial inclusion and poverty alleviation: evidence from indonesia. *journal of economics, business and management research*, 469.
- Inclusion financière* من الاسترداد (2020). www.uncdf.org
- Koomson, I., & and other. (2020). Effect of financial inclusion on poverty vulnerability to poverty: evidence using a multidimensional measure of financial inclusion.
- lazamanana, P. (2018). *inclusion financière et reduction de pauvreté des ménages à madagascar: application de la méthode d'enveloppement des données*. Récupéré sur Banque mondiale : www.banquemondiale.org
- L'inclusion financière*. (2019). Récupéré sur www.ada.microfinance.org
- Muneeza, A. (2018). towards financial inclusion via technology. *international journal of management and applied research*, 84-85.
- Principes fondatrices de l'inclusion financière*. (2019). Récupéré sur www.banque.ooreka.fr
- worldbank. (2017). *Accélération des progrès des realisation de développement durable, grace à l'inclusion financière numérique*. unsgsa.
- Worldbank. (2017). *Payment aspects of financial inclusion*.
- www.albankadawli.org تم الاسترداد من (2019). تم الاسترداد من *مكاسب الشمول المالي، مكاسب من أجل عالم مستدام*.